

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٠

بإضافة بعض الأحكام إلى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩  
في شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين

بمقام الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتفويض رئيس الجمهورية في إصدار  
مرارات لها قوة القانون،

وعلى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن إيجار الأماكن وتنظيم  
العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يضاف إلى المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩  
لنشر إليه فقرتان جديدتان بالنص الآتي :

"وفي جميع الأحوال التي يتم فيها تأجير أماكن أو أجزاء من أماكن مفروشة  
طبقاً لأحكام هذه المادة، يلتزم المؤجر بالإخطار بالبيانات الكاملة  
عن المكان المؤجّر وعن مستأجره والمقيمين به ومدة الإيجار وتاريخ بدايته  
وإنتهائه وذلك خلال ثمانين وأربعين ساعة من تاريخ شغل المكان  
وإخلائه".

"وتم تحديد الجهات التي يقدم إليها الإخطار والبيانات الواجب توافرها  
في حالات الإخلاء منه بقرار يصدره وزير الإسكان والمرافق - بعد  
مخدر رأي وزير الداخلية".

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، وتكون له قوة القانون  
ويعمل به من تاريخ نشره ما

مدير رئاسة الجمهورية في ٢٠ جادى الآخرة سنة ١٣٩٠ (٢٢ أغسطس سنة ١٩٧٠)

جمال عبد الناصر

## قانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٠

بتنظيم نقل البضائع في الطرق العامة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تختص وزارة النقل بتنظيم نقل البضائع والمهمات بجميع  
وسائل النقل في الطرق العامة والإشراف على هذا التنظيم.

مادة ٢ - يقوم وزير النقل بقرار منه الطرق العامة إلى خطوط  
أو مجموعات خطوط لنقل البضائع والمهمات حسب ساحة النقل ونوع  
البضائع والمهمات المنقولة، وحالة الطرق.

ويضع وزير النقل بالاتفاق مع وزير الداخلية، قواعد السير  
في الطرق المشار إليها وشروطه.

مادة ٣ - يحدد وزير النقل بقرار منه وسائل النقل المناسبة للبضائع  
والمهمات بصفة عامة وتنظيم سيرها في الخطوط، أو مجموعات الخطوط.

وينظم نقل البضائع والمهمات ذات الطابع الخاص بقرار من وزير  
النقل، بعد الاتفاق مع الجهات المعنية.

مادة ٤ - لوزير النقل بالاتفاق مع وزيرى الداخلية والإدارة المحلية أن  
يحدد عدد سيارات نقل البضائع والمهمات التي يرخص فيها طبقاً لأحكام  
القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور في المحافظات  
التي يرى فيها ضرورة لذلك. وله دون إخلال بأحكام القانون المشار إليه  
أن يحدد أنواع وحمولة السيارات أو المقطورات وغير ذلك من وسائل  
النقل الأخرى، التي يرخص فيها لأغراض نقل البضائع والمهمات  
في الطرق العامة أو يحدد المرخص له.

مادة ٥ - يضع وزير النقل تعريفه لنقل البضائع والمهمات  
بالسيارات في الطرق العامة ويلزم مالكو ومستئلو وقائمو السيارات  
بالإعلان من هذه التعريف وتنفيذها.

مادة ٦ - يضع وزير النقل القواعد الخاصة بالسجلات والحسابات  
والتقارير السنوية والبيانات الأخرى التي يتعين على أصحاب ومستغل  
وقائدى وسائل نقل البضائع والمهمات في الطرق العامة أن يقدموها.

كما يضع القواعد الخاصة بمستندات الشحن وطريقته والخدمات  
المتعلقة به.